

معوقات الاستثمار في دول
مجلس التعاون الخليجي
دراسة ميدانية

اعداد

الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
الدمام - المملكة العربية السعودية

ديسمبر 2007م

المقدمة

يحتل موضوع الإستثمار المباشر مركزاً محورياً وإهتماماً كبيراً من الجهات المختلفة العامة والخاصة من حيث كونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بصفة عامة. وقد اثبتت جميع الدراسات العلمية والنظرية وجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة التنوع الاقتصادي للدول.

وعلى هذا الأساس سعت دول المجلس على الدوام الى تحسين مناخها الإستثماري بصورة متواصلة ليكون جذاباً للإستثمارات الأجنبية وذلك ضمن إطار سياساتها الاقتصادية الأخذة بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي بإعتباره المصدر الأساسي للنتاج المحلي والإيرادات العامة للدولة . ولتحقيق هذا الهدف ، عملت دول المجلس على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، كما عملت على خلق المناخ الإستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهاتها للإستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال الخليجي العام والخاص على حد سواء.

ولقد ادركت دول المجلس الأهمية الكبيرة للإستثمار خاصة الاستثمارات الاجنبية كمصدر من مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق التقدم والرفي الاقتصادي وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل والصادرات ، لذلك عملت على اصدار العديد من التشريعات والقوانين المحفزة للإستثمار المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي ، وتعمل على رسم استراتيجية موحدة لهذه الإستثمارات وفقاً للإمكانيات المتوفرة في كل دولة.

غير ان هناك العديد من المعوقات التي ما زالت تقف حائلاً دون نمو الاستثمار في دول المجلس بالمعدلات المطلوبة. في إطار سعي الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الغرف الأعضاء إلى التعرف على طبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين في دول المجلس في ضوء تجربتهم العملية، فقد بادرت إلى تصميم استبيان يشمل العديد من الأسئلة حول معوقات الاستثمار والقضايا الأخرى المرتبطة به، ومن ثم تحليل هذه الصعوبات من واقع الإجابات الفعلية للشركات التي بادرت إلى الإجابة على الأسئلة المشمولة في الاستبيان. وتم قبل ذلك استعراض مقومات الاستثمار في دول المجلس.

مقومات الإستثمار في دول المجلس :

تتمتع دول المجلس بمناخ استثماري تتوافر فيه معظم مقومات نجاح الإستثمار والتي من شأنها تشجيع جذب هذا الإستثمار وتوفير فرص إستثمارية مريحة لرجال الأعمال المستثمرين الأجانب وتمثل أهم هذه المقومات ما يلي :

1- توافر الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي:

تتميز دول المجلس جميعها بإستقرار منها السياسي وتوفر الطمأنينة لكافة زوارها وغالبيتها من رجال أعمال وغيرهم وتحمي ممتلكاتهم واموالهم الخاصة . وترتبط دول المجلس بعلاقات صداقة سياسية مستقرة مع معظم دول العالم مما يساهم في خلق مناخ اقتصادي وسياسي مستقر يعمل على جذب المستثمرين خاصة الاجانب منهم .

وتعتبر الإستثمارات في دول المجلس في مأمّن كامل من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها . كما أن هناك نظام قضائي متطور يمكن اللجوء إليه في حالات حدوث نزاع يرتبط بالمشروع الاستثماري ومن ناحية اخرى فإن دول المجلس عضو في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية والدولية والإقليمية وترتبط باتفاقيات استثمارية ثنائية وجماعية مع بعض الدول بهدف ضمان وحماية الإستثمار وتنظيم اوضاعه.

2- الموقع الإستراتيجي :

يعطي الموقع المتوسط لدول المجلس بين قارتي آسيا وأفريقيا ميزة استراتيجية لها في المجال الإستثماري ، حيث تقع في وسط خط الملاحة الدولية ، وتوجد فيها منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج والبحر الأحمر مما يزيد فرصها لان تصبح مركزاً جيداً للقيام بالأعمال والانشطة الإستثمارية المختلفة .

3 - البيئة التشريعية:

تلعب التشريعات دوراً كبيراً في قرارات المستثمرين نحو الاستثمار من عدمه ، حيث أن التشريعات والقوانين تساهم في تعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري السائد وتحديد الالتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه القوانين والتشريعات.

و يتضح وجود قواسم مشتركة بين التشريعات الخليجية الخاصة بالاستثمار الأجنبي، حيث يتضمن جميعها على سبيل المثال السماح بإقامة مشروعات تكون مملوكة بالكامل أو جزئياً لرأس المال الأجنبي ومنحه امتيازات وحقوق تماثل رأس المال المحلي وفقاً لأسس ومعايير معينة تختلف في بعض جزئياتها بين دولة وأخرى ، كما تهدف هذه النظم إلى الاستفادة من الخبرات الفنية والتنوع الإنتاجي للشركات والمؤسسات الأجنبية لدعم الصناعات الوطنية والحصول على التقنية المتقدمة وتطوير قدرات وإمكانيات القوى العاملة الوطنية وإكسابها مهارات تقنية جديدة .

4- البيئة الاقتصادية :

وتتمثل في السياسات الحكومية التي تعتمدها الدول في تنمية اقتصادياتها، وهي تلعب دوراً هاماً في خلق بيئة اقتصادية ملائمة نحو تحفيز وجذب الاستثمارات حيث أنها من العوامل المؤثرة في تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي يلزم توافرها في الدول المضيفة. وتتمثل هذه السياسات في الإصلاحات الهيكلية لبيئة الاقتصاد الكلي وتوضيح أولويات الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في مجال التنمية ودرجة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي ودوره في تهيئة المناخ الاستثماري الجيد لما يملكه من إمكانيات و قدرات على تعبئة مدخراته ومرونة وسرعة الاستجابة لمتطلبات التطورات العالمية ومتطلبات التنمية والاستثمار .

و ينبغي التأكيد هنا أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني بشكل خاص من عدم وضوح الرؤية في السياسات الحكومية وأولويات الأهداف التنموية التي تسعى إلى تحقيقها ، حيث تعتبر هذه من التحديات التي تعوق توفير المناخ الاستثماري الملائم. كما أنه لا يزال هناك دور كبير للحكومات في الحياة الاقتصادية، وعلى سبيل المثال أوصت دراسة ماكنزي في هذا الجانب بضرورة تقليص دور الحكومة والاعتماد على القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الاقتصادية وفك الاختناق في المشاريع الذي يتطلب تأسيس نظام عادل للإسراع في تنفيذ المشاريع الرائدة التي تعاني من التأخير داخل النظام الإجرائي وتبسيط إجراءات تأسيس المشاريع ومكافحة الفساد الإداري والمحسوبية والنفوذ الشخصي وغيرها.

من ناحية أخرى تعد الشفافية ووضوح الإجراءات في المناقصات الحكومية وسرعة وشفافية قرارات المحاكم والقضاء من الركائز الأساسية التي تساهم في تشجيع المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، و تعزز حالة الاطمئنان لدى المستثمر بالوضع التنافسي الشريف. كذلك توفر البيانات والمعلومات

والإحصائيات الدقيقة والحديثة خصوصاً ما يتعلق منها بمجال الاستثمار . وهذه الجوانب جميعها تعاني من النقص والضعف والتخلف في دول المجلس وبحاجة إلى تطوير كبير.

5- الحوافز المادية :

وتتمثل في مجموعة الحوافز المساعدة التي تقدمها الدول لخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات والتي منها على سبيل المثال ما يلي :

1. توفير الأيدي العاملة المؤهلة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في مجالات العمل والإنتاج المختلفة.
2. توفير مصادر التمويل المختلفة وتقديم القروض الميسرة للمشروعات الاستثمارية .
3. الإعفاء الضريبي والجمركي على الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية وعلى أرباح أو إيرادات المشروعات.
4. حرية التصدير وتقديم حوافز لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
5. الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول في مجال توافر عناصر الإنتاج من حيث الجودة والسعر تكون قادرة على تخفيض تكاليف الإنتاج .
6. مدى سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار.
7. حوافز أخرى مساعدة في مجال توفير الأراضي وهياكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

6 - برامج الترويج للاستثمار :

على الرغم من أن عوامل مثل الاستقرار السياسي وتنفيذ إصلاحات في السياسات الاقتصادية والحوافز المقدمة للاستثمار ووجود تشريعات ملائمة وغيرها، تلعب دوراً هاماً في تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات ، إلا أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها في لعب دوراً مهماً في هذا المجال وتحفيز

المستثمر على ضخ استثماراته، وتتمثل في البرامج الترويجية للاستثمارات ، حيث أنها تعكس و تؤكد للمستثمر استعداد البلد المضيف لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان نجاح استثماراته ، كما أنها تساعد المستثمر على التعرف على المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد المراد الاستثمار فيه ، والتي على أساسها يبدأ بالمقارنة بين أفضل البرامج وفرص الاستثمار المتاحة في البلدان المختلفة واختيار الأمثل منها.

إن على دول مجلس التعاون الخليجي زيادة الاهتمام بتنفيذ برامج تكون مصممة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القيام بحملات الترويج الجاذبة بما يساهم في التأثير على عملية اتخاذ القرار النهائي للمستثمر الأجنبي، كما أن التطبيق الناجح لبرامج الترويج يقتضي توحيد جهات التعامل مع المستثمر الأجنبي ، سواء على في مجال الترويج للفرص أو أثناء استكمال الإجراءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية بمعنى قيام المحطة الواحدة للاستثمار . كذلك من المهم الاهتمام بالبرامج التي تساهم في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ونقل اقتصاد المعرفة والأساليب التسويقية والتنظيمية والإدارية المتطورة بما يخدم خطط التنمية ، كما أنه من الأهمية بمكان تشجيع القطاع الخاص على زيادة دوره في الترويج للفرص الاستثمارية وإشراكه في وضع خطط التنمية .

7 - البنية التحتية:

استطاعت دول المجلس خلال العقود الماضية بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة في ذلك من الإيرادات النفطية التي تحققت لها من حصيلة بيع صادراتها والمناطق الصناعية الحرة من النفط الخام والغاز الطبيعي . وقد جعلت هذه الدول من تطوير البنية التحتية وتحسينها في مجالات الطرق ووسائل الإتصال والمناطق الصناعية الحرة وتوفير الخدمات المالية والمصرفية وغيرها وفقاً لأحدث التقنيات وأفضل المستويات النوعية على راس أولوياتها الاقتصادية للعمل على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة افستثمارات المحلية والاجنبية لتشارك بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية وتنويع بنية هيكلها الاقتصادي .

8 - إتباع نظام الإقتصاد الحر:

يعتمد الإقتصاد الخليجي على آليات السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية ، فلا توجد قيود على حرية الافراد والمؤسسات على ممارسة الانشطة الاقتصادية في التجارة والاستثمار طالما انها تعمل في اطار الانظمة والضوابط الهادفة الى ضمان سلامة هذه الممارسات في ضوء المصالح العليا لهذه الدول .

والاقتصادات الخليجية منفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي والاسواق فيها مفتوحة للمنافسة الكاملة وحرية تحويل الارباح والاموال الى غير ذلك من السياسات التي تعمل على جذب الاستثمار.

9 توافر المواد الأولية :

بالاضافة الى توافر عناصر الطاقة من البترول والغاز الطبيعي في دول المجلس وبالتالي توفر الفرصة لاقامة المشاريع المكثفة لاستخدام الطاقة ، تتوافر في هذه الدول العديد من الموارد الطبيعية الاخرى مثل الذهب والفوسفات والحديد والنحاس والمواد البتروكيمياوية وغيرها التي تشكل مجالاً حصيناً ورجباً للإستثمار المحلي والاجنبي.

وتتوافر لدى دول المجلس مجموعة من الصناعات الاساسية التي يمكن ان تقام على منتجاتها الكثير من الصناعات الامامية ، وتعزز من فرص اقامة بعض الصناعات الاخرى الخلفية التي ترتبط بها ومنها الصناعات البتروكيمياوية ، وصناعة الحديد والصلب والاسمنت .

10 اتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية بدول المجلس:

تتمتع السوق الخليجية بخاصية الاتساع والنمو المضطرد . فعددالسكان الاجمالي لدول المجلس يبلغ حوالي 26 مليون نسمة اضافة الى ارتفاع مستويات الدخل الفردي والقوة الشرائية لابناء دول المجلس وتبلغ قيمة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي لدول المجلس محققة حوالي 7% وهذا يعتبر استهلاكاً مرتفعاً .

وتمتاز اسواق دول المجلس بأنها منفتحة على بعضها البعض امام المنتجات الوطنية لكل منها ولا توجد اية قيود او حواجز جمركية او غير جمركية كبيرة امام دخول المنتجات الى اسواقها وذلك بموجب احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة عام 1981م والاتفاقيات المنفة لها .

وتستوعب السوق الخليجية بكم هائل من المنتجات الاجنبية مما يعني وجود فجوة طلب بها يمكن سدها عن طريق اقامة مشروعات استثمارية جديدة على اراضيها . لاحقاً .

11 رأس المال النقدي:

تعتبر دول المجلس من الدول المصدرة لراس المال وتعدد استثماراتها الخارجية بحوالي 800 – 1200 مليار دولار مما يدل على ان هناك وفرة في عنصر رأس المال الوطني الامر الذي يشكل حافزاً للمستثمرين الاجانب للإستثمار في المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويضمن لهم جدية دول المجلس في حفز مثل هذه المشاريع .

12 توافر العمالة :

تتوافر في دول المجلس الايدي العاملة الوطنية والاجنبية المؤهلة والدربة القادرة على العمل في المشاريع الاستثمارية بمختلف انواعها بكفاءة وفاعلية عاليتين . وعلى الرغم من الاولوية تعطى للمواطنين في التوظيف ، اتلا ان الانظمة والقوانين العمالية السارية تسمح بإستيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة الاتية لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم مما يتيح فرصة للحصول على العمالة المطلوبة من مصادرها الرخيصة وبالتالي تقليل تكلفة الانتاج لتصبح في وضع تنافسي مع الصناعات والمشاريع المنافسة .

معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة ميدانية

1- الاستبيان

صمم لأغراض هذه الدراسة استبيان خاص تم من خلاله توجيه عدة أسئلة لعدد من اصحاب الشركات والمستثمرين في دول المجلس حول طبيعة الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها في مجال الاستثمار في كافة المجالات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد قسمت المشاكل والمعوقات الى خمس فئات رئيسية هي:

- المعوقات الاجرائية
- المعوقات التشريعية والقضائية.
- معوقات السياسة الاقتصادية.
- معوقات البنية الاساسية.
- معوقات الاستثمار بين دول المجلس
-

2- عينة الدراسة

وزع الاستبيان على العديد من الشركات العاملة في دول المجلس وتم تعميم الاستبيان على الغرف الأعضاء في دول المجلس لتقوم بدورها بتوزيعه مباشرة على منسوبيها من الشركات والمؤسسات ذات العلاقة.

وقد بلغ عدد الشركات التي أجابت على الاستبيان 89 شركة معظمها من السعودية وتعتبر نسبة الاستجابة على الاستبيان مقبولة إلى حد ما، وان كان من المؤمل أن تكون استجابة الشركات أكبر من ذلك نظرا لأهمية الاستبيان وقيمه في تحديد طبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجهها الشركات في مجال الاستثمار من اجل السعي إلى تعاون هيئات ومؤسسات القطاعين العام والخاص في إيجاد الحلول العملية الناجعة لمعالجتها.

ومن واقع الإجابات على الاسئلة المدرجة في الاستبيان تم احتساب مستوى التأثير السلبي الكلي لكل نوع من أنواع الصعوبات على المقدرة الاستثمارية لعينة الشركات وفق الطريقة المدرجة في الملحق رقم (.) .

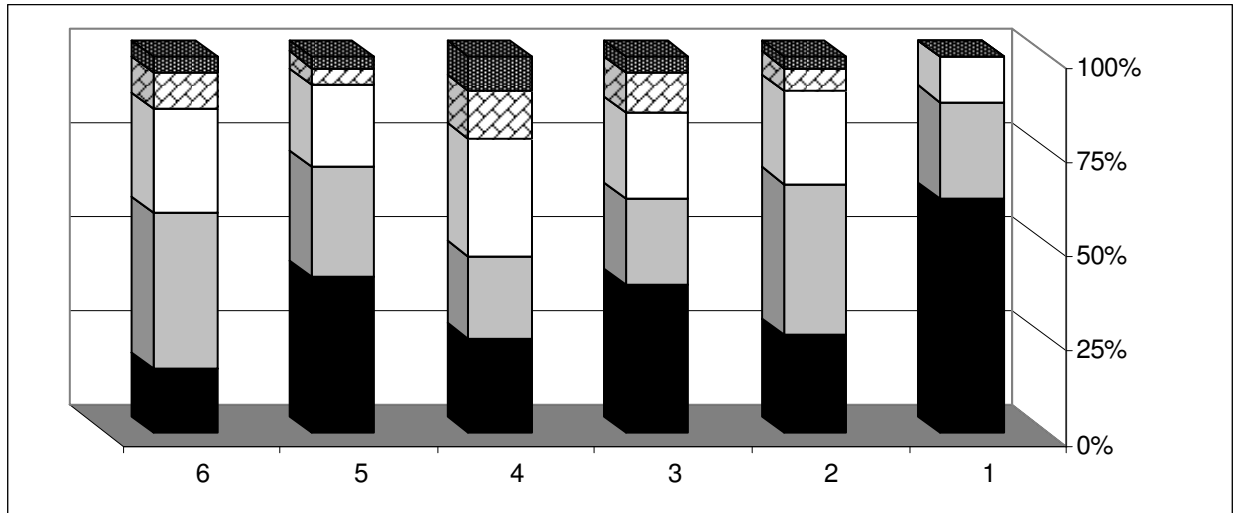
3- تحليل النتائج

أولاً: المعوقات الاجرائية:

تم تحديد 6 انواع من الصعوبات في مجال المعوقات الاجرائية التي قد تؤثر سلبا على التوجه الاستثماري للشركات والمؤسسات في عينة الدراسة للشركات الخليجية ، وطلب منها تحديد درجة التأثير السلبى لكل من هذه الصعوبات على مقدرتها الاستثمارية وقد أدرج التوزيع النسبي لإجابات الشركات على هذه الأسئلة في الجدول رقم (1).وقد تم وضع مستويات لدرجة الصعوبة لكل نوع من انواع المعوقات ومنها يتبين ان القيود البيروقراطية وتعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار هما اهم معوقين في هذا المجال مع العلم بان الدرجة الكلية لجميع انواع المعوقات كانت كبيرة او كبيرة جدا في نظر عينة الدراسة.

الجدول رقم (1): المعوقات الاجرائية

المستوى العام	درجة التأثير السلبى للمعوق						المعوق	ترتيب
	الدرجة	النسبة	غير مؤثرة	ضعيفة	متوسطة	كبيرة		
كبيرة جدا	88%	0%	0%	12%	26%	62%	القيود البيروقراطية وبطء الاجراءات الادارية و الحكومية	1
كبيرة	70%	3%	6%	25%	40%	26%	صعوبة ترخيص و تسجيل المشروع	2
كبيرة	70%	5%	11%	23%	23%	39%	صعوبة حصول المستثمرين على تأشيرات الدخول للدولة	3
كبيرة	60%	9%	13%	31%	22%	25%	طول الاجراءات التنظيمية للمستثمرين في منافذ السفر و العودة	4
كبيرة جدا	75%	3%	5%	22%	29%	42%	تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار و تضارب المسؤوليات الصلاحيات بينها	5
كبيرة	64%	5%	9%	28%	42%	17%	طول اجراءات التصدير و الاستيراد وعدم ملاءمتها	6

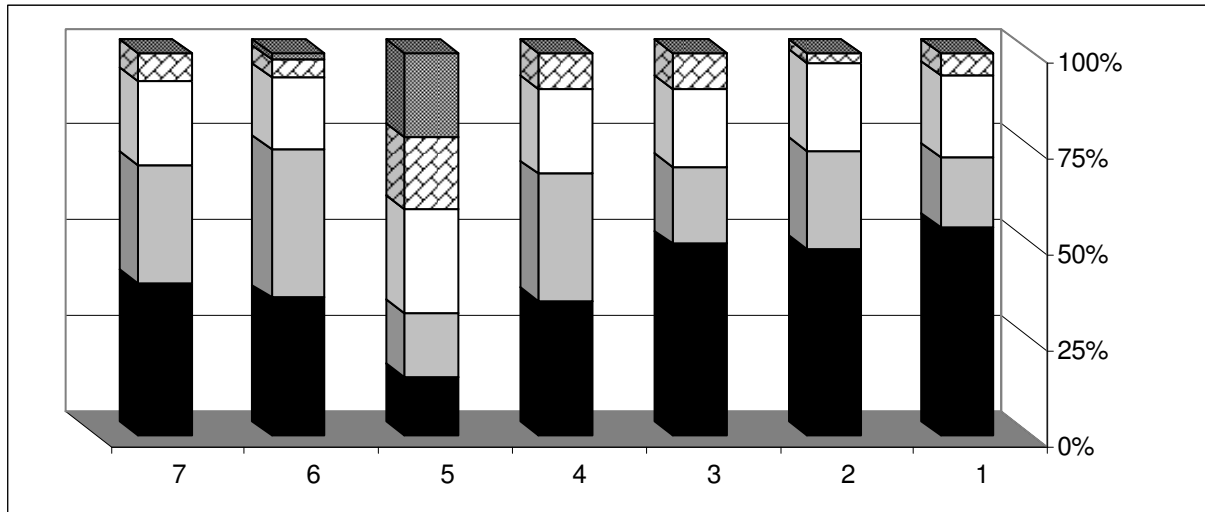


ثانياً: المعوقات التشريعية والتنظيمية:

تم تحديد 7 انواع من الصعوبات في مجال المعوقات التشريعية التي قد تؤثر سلباً على توجه الاستثماري للشركات والمؤسسات في عينة الدراسة للشركات الخليجية ، وطلب منها تحديد درجة التأثير السلبى لكل من هذه الصعوبات على مقدرتها الاستثمارية وقد أدرج التوزيع النسبي لإجابات الشركات على هذه الأسئلة في الجدول رقم (). وعند تحليل المستوى الكلي لدرجة الصعوبة لكل نوع من انواع المعوقات ومنها يتبين ان ضعف وسائل فض المنازعات وغياب التشريعات المتعلقة بالمنافسة هما اهم معوقين في هذا المجال فيما كان عدم ملائمة التشريعات التنظيمية اقل المعوقات تأثيراً.

الجدول رقم (): المعوقات التشريعية والتنظيمية

المستوى العام	درجة التأثير السلبى للمعوق						المعوق	رقم
	الدرجة	النسبة	غير مؤثرة	ضعيفة	متوسطة	كبيرة		
كبيرة جداً	80%	0%	6%	21%	18%	55%	ضعف وسائل فض المنازعات التجارية	1
كبيرة جداً	80%	0%	3%	23%	26%	48%	غياب التشريعات المتعلقة بالمنافسة	2
كبيرة جداً	78%	0%	9%	20%	20%	50%	الإفتقار إلى حماية الاستثمارات من التجاوزات	3
كبيرة	73%	0%	10%	22%	33%	35%	ضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع	4
متوسطة	46%	22%	19%	27%	17%	15%	عدم ملائمة التشريعات التنظيمية	5
كبيرة جداً	76%	2%	5%	19%	39%	36%	ضعف الشفافية في بعض الأنظمة والاجراءات	6
كبيرة جداً	76%	0%	8%	22%	31%	40%	عدم توافر آليات المسائلة الاقتصادية الفعالة للجهات الحكومية ذات العلاقة	7

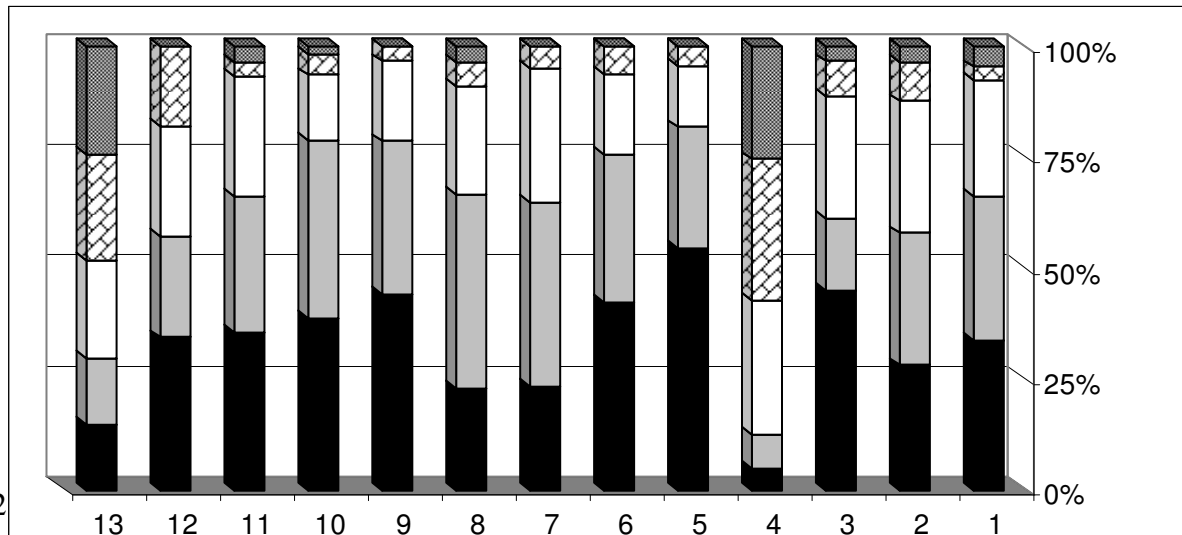


ثالثاً: معوقات السياسة الاقتصادية:

تم تحديد 13 نوعاً من الصعوبات في هذا المجال، وطلب من عينة الدراسة تحديد درجة التأثير السلبى لكل من هذه الصعوبات على مقدرتها الاستثمارية وقد أدرج التوزيع النسبي لإجابات الشركات على هذه الأسئلة في الجدول رقم (1). وعند تحليل المستوى الكلي لدرجة الصعوبة لكل نوع من أنواع المعوقات ومنها يتبين ان الافتقار الى العمالة الماهرة وضعف آليات مشاركة القطاع الخاص وضعف الاهتمام التقني هما اهم معوقين في هذا المجال فيما كان تدخل الدولة في التسعير وعدم ملائمة النظام الضريبي اقل المعوقات تأثيراً.

الجدول رقم (2): معوقات السياسة الاقتصادية

المرتبة	المعوق	درجة التأثير السلبى للمعوق					المستوى العام
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	غير مؤثرة	
1	ضعف الحوافز و الإمتيازات المقدمة للمستثمرين	34%	32%	26%	3%	5%	كبيرة
2	التأخر في السماح بإدراج الشركات الأجنبية المساهمة في السوق المالي	28%	30%	30%	9%	4%	كبيرة
3	فرض شروط و إجراءات التوطين على الشركات المؤسسات	45%	16%	27%	8%	3%	كبيرة
4	تدخل الدولة في تسعير بعض السلع والخدمات	5%	8%	30%	32%	25%	متوسطة
5	افتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال	55%	27%	14%	5%	0%	كبيرة جداً
6	ضعف الإهتمام بالتطور التقني	42%	33%	18%	6%	0%	كبيرة جداً
7	ضعف الإهتمام بتنمية الصادرات	23%	42%	30%	5%	0%	كبيرة
8	الإفتقار إلى إستراتيجية و آليات الترويج لمميزات الإستثمار للدولة	23%	44%	25%	5%	4%	كبيرة
9	ضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي	44%	34%	18%	3%	0%	كبيرة جداً
10	الإفتقار إلى إستراتيجية واضحة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة	39%	40%	15%	5%	2%	كبيرة جداً
11	عدم وجود إستراتيجية واضحة لبرامج الخصخصة	36%	31%	27%	3%	3%	كبيرة
12	ضعف مصادر التمويل المتاحة وعدم كفايتها	34%	23%	25%	18%	0%	كبيرة
13	عدم ملائمة النظام الضريبي	15%	15%	22%	24%	24%	متوسطة

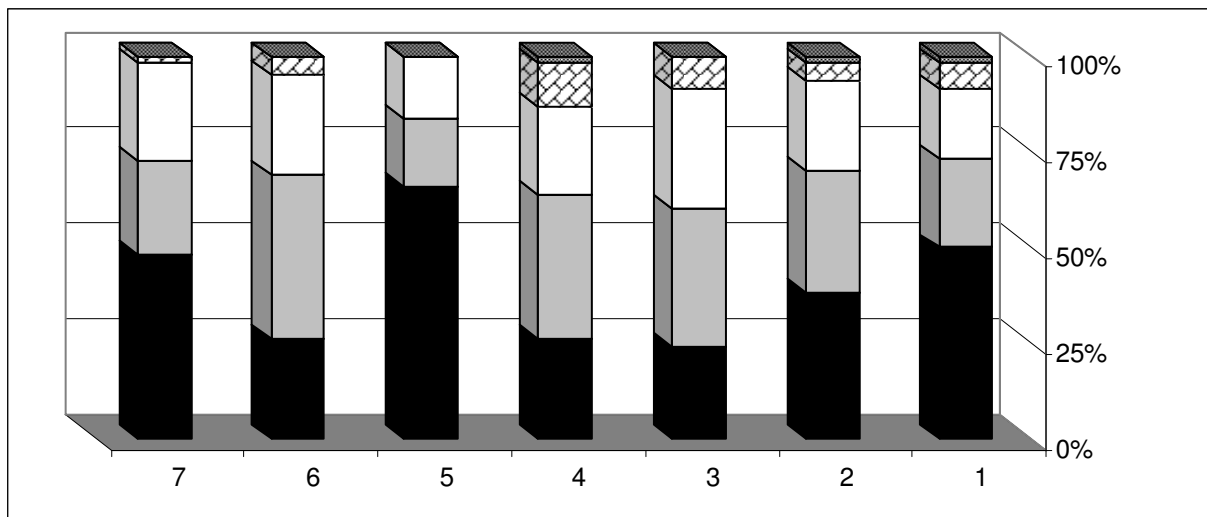


رابعاً: معوقات البنية الأساسية:

تم تحديد 7 أنواع من الصعوبات في هذا المجال وطلب من عينة الدراسة تحديد درجة التأثير السلبي لكل من هذه الصعوبات على مقدرتها الاستثمارية وقد أدرج التوزيع النسبي لإجابات الشركات على هذه الأسئلة في الجدول رقم (١). وعند تحليل المستوى الكلي لدرجة الصعوبة لكل نوع من أنواع المعوقات ومنها يتبين ان عدم ملائمة مخرجات التعليم وصعوبة الحصول على مواقع في المدن الصناعية هما اهم معوقين في هذا المجال فيما كان كانت درجة تاثير باقي المعوقات اما كبيرة او كبيرة جدا.

الجدول رقم (3): معوقات البنية الأساسية

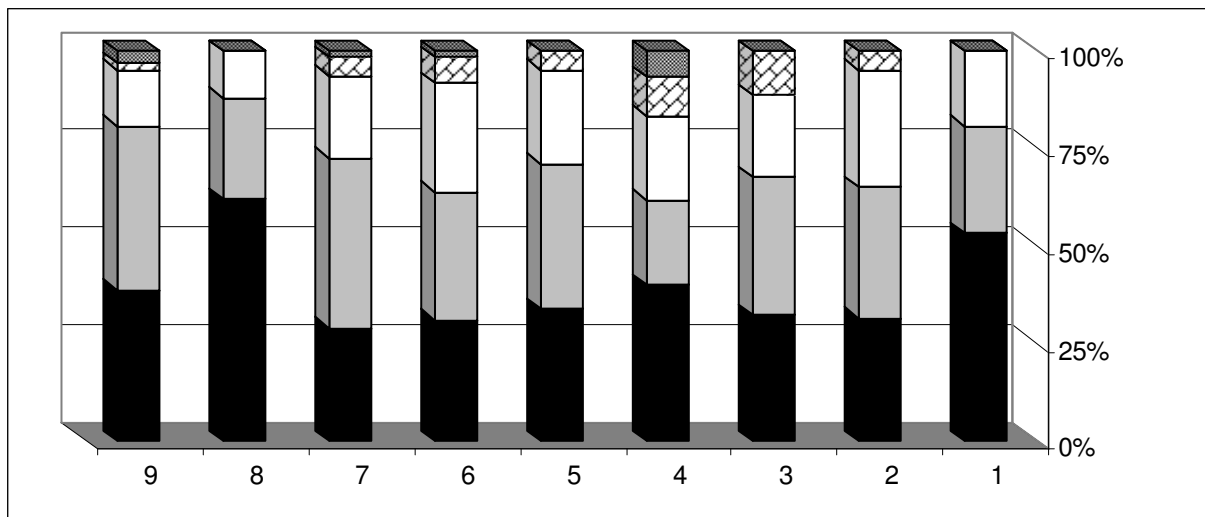
المرتبة	المعوق	درجة التأثير السلبي للمعوق					المستوى العام
		كبير جداً	كبير	متوسطة	ضعيفة	غير مؤثرة	
1	صعوبة الحصول على مواقع شاغرة و ملائمة بالمدن الصناعية	50%	23%	18%	7%	2%	كبير جداً
2	عدم ملائمة البنية التحتية لتفعيل التجارة والحكومة الإلكترونية	38%	32%	23%	5%	2%	كبير
3	عدم تحقق التنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق	24%	36%	31%	9%	0%	كبير
4	عدم تطور الخدمات المساندة من نقل و تأمين و غيرها	26%	38%	23%	11%	2%	كبير
5	عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل	66%	18%	16%	0%	0%	كبير جداً
6	ضعف مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الحيوية	26%	43%	26%	5%	0%	كبير
7	إنخفاض كفاءة المعلومات الاستثمارية والإقتصادية	48%	24%	26%	2%	0%	كبير جداً



خامسا: معوقات الاستثمار بين دول المجلس:

تم تحديد 9 انواع من الصعوبات في هذا المجال وطلب من عينة الدراسة تحديد درجة التأثير السلبي لكل من هذه الصعوبات على مقدرتها الاستثمارية وقد أدرج التوزيع النسبي لإجابات الشركات على هذه الأسئلة في الجدول رقم (١). وعند تحليل المستوى الكلي لدرجة الصعوبة لكل نوع من انواع المعوقات ومنها يتبين ان ضعف التجارة البينية وغياب المعلومات هما اهم معوقين في هذا المجال فيما كان كانت درجة تاثير باقي المعوقات اما كبيرة او كبيرة جدا.

المستوى العام	درجة التأثير السلبي للمعوق						المعوق	ترتيب
	الدرجة	النسبة	غير مؤثرة	ضعيفة	متوسطة	كبيرة		
كبيرة جدا	83%	0%	0%	19%	27%	53%	غياب المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة و المسموحة	1
كبيرة	73%	0%	5%	30%	33%	32%	عدم الإلمام بإجراءات التسجيل و الترخيص للمشاريع الاستثمارية	2
كبيرة	72%	0%	11%	21%	35%	32%	وجود معوقات حدودية تعيق حركة السلع والخدمات	3
كبيرة	70%	7%	10%	22%	22%	40%	التمييز ضد المستثمرين غير المواطنين في المعاملات الاقتصادية و توفير الخدمات المساندة	4
كبيرة	75%	0%	5%	24%	37%	34%	عدم وجود أنظمة اقتصادية واضحة و شفافة	5
كبيرة	71%	2%	7%	28%	33%	31%	عدم التقيد بأنظمة و قرارات العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس خاصة في مجال المواطنة الاقتصادية	6
كبيرة	73%	2%	5%	21%	44%	29%	عدم الإلمام بالأنظمة و السياسات الاقتصادية في بقية دول المجلس	7
كبيرة جدا	95%	0%	0%	13%	28%	67%	ضعف التجارة البينية بين دول المجلس ومحدوديتها	8
كبيرة جدا	78%	3%	2%	15%	42%	39%	كثرة الاجراءات الروتينية في مجال تسجيل المشاريع الاستثمارية	9



قراءة عامة في نتائج الاستبيان:

لدى القاء نظرة عامة على انواع المعوقات التي تواجه الاستثمار في دول المجلس نجد ان اهم خمس معوقات حسب درجة تاثيرها البي هي:

1. ضعف التجارة البينية بين دول المجلس و محدوديتها.
2. القيود البيروقراطية و بطء الاجراءات الادارية و الحكومية.
3. عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
4. غياب المعلومات عن الفرص الإستثمارية المتاحة و المسموحة.
5. افتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال.

أما اقل المعوقات تأثيرا فهي:

1. التأخر في السماح بإدراج الشركات الأجنبية المساهمة في السوق المالي
2. تدخل الدولة في تسعير بعض السلع و الخدمات
3. عدم ملائمة النظام الضريبي
4. طول الاجراءات التنظيمية للمستثمرين في منافذ السفر و العودة
5. طول اجراءات التصدير و الاستيراد و عدم ملاءمتها

4 - توصيات مقترحة لتطوير المناخ الاستثماري

في دول المجلس

بالنظر لزيادة حدة المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الخاصة ، فقد أصبح من الأهمية بمكان العمل على قيام دول مجلس التعاون الخليجي باستمرار مواصلة تطوير المناخ الاستثماري اللازم لجذب هذه الاستثمارات.

لذا فإننا نوصي أن تواصل دول مجلس التعاون جهودها الفردية والجماعية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، وذلك من خلال ما يلي:

1. مواصلة الاستثمار في مراجعة كافة الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالإجراءات والحوافز والتسهيلات الخاصة بجذب الاستثمارات.
2. الاستفادة من المزايا النسبية ومفهوم الاقتصاد الحديث القائم على الاستثمار في الخدمات بكافة أنواعها ولا سيما تلك المتصلة بالاتصالات والتكنولوجية باعتبارها عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية الشاملة وزيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الحديث .
3. تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي على المشاركة في تهيئة المناخ الاستثماري المباشر من خلال إشراكه في صياغة وتنظيم الإجراءات والقوانين المحلية التي تتماشى مع متطلبات المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية.
4. سرعة الانتهاء من فتح أسواق الأوراق المالية للمساهمين والعاملين الأجانب المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف زيادة مشاركتهم في المشروعات الاستثمارية في دول المجلس وتعزيز التنسيق وخلق التكامل بين أسواق رأس المال الخليجي.
5. الإسراع بإنشاء العملة الخليجية الموحدة ، فكلما كان الاقتصاد الخليجي كتلة اقتصادية واحدة ، كلما شجع المستثمرين على توظيف أموالهم فيه حيث يتوفر الطلب الكبير على المنتجات والخدمات ، وإمكانية الإنتاج الكبير وتوفر العمق والتنوع في أسواق المال والاستثمار .
6. ضرورة وجود مؤشرات لقياس أداء كافة الأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون وبصفة دورية ، خاصة فيما يتعلق بمستوى التضخم والبطالة والشفافية والتنافسية والمناخ الاستثماري

والناتج المحلي وغيرها ، خصوصاً وأن دول المجلس تفتقر إلى وجود مثل هذه المؤشرات بالرغم من أنها تشكل أهمية كبيرة للمستثمر الأجنبي في معرفة اتجاه ودرجة تحسن مستويات الأداء في اقتصاديات الدول وبالتالي اتخاذ قرار الاستثمار فيها .

7. العمل على تحقيق التنسيق والتعاون الكامل بين دول المجلس في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية للعمل في المنطقة وذلك بالنظر إلى أن دول المجلس تشكل في مجموعها وحدة اقتصادية مشتركة مع الترويج المشترك للفرص الاستثمارية المتاحة في دول المجلس.

8. تكثيف العمل على تحقيق النجاح والنمو في جميع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية من خلال تقديم المزيد من الدعم الواسع ضمن الثقافة والتفكير الاقتصادي الإبداعي الملازم لجميع مراحل التطور في مجالات التخطيط ، والبحث العلمي ، والتوظيف ، والتسويق ، وتحسين الإنتاجية وخدمات الزبائن ، وتطوير الموارد البشرية وغيرها من المجالات وفقاً لما ذكرتها توصية دراسة بوز ألن هاملتون في هذا الخصوص.